كارنيغـــــــــي
مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
دلائل السياسات

سبيل الخروج من غزة

بقلم ناثان ج. براون

في 18 كانون الثاني/يناير 2008، فرضت إسرائيل حصاراً شاملاً على التنقل من والى قطاع غزة، وكان ذلك بمثابة عملية انتقامية بسبب الصواريخ التي كانت تُطلقها حماس على مدينة سديروت الإسرائيلية. في تفسيره لهذه الخطوة، ذكر مُتحدث باسم وزارة الدفاع الإسرائيلية بصراحة: "من غير المقبول أن يعيش سكان مدينة سديروت في خوف يومي بينما يعيش سكان قطاع غزة حياتهم الاعتيادية". ولكن ما غاب عنه هو ان ما اعتبره "حياةً اعتيادية" في غزة هي حياةً بائسة إلى حد الإذهال. ففي واقع الأمر، أن أكثر ما يُلفت النظر حول الوضع الفلسطيني الحالي على كافة مستوياته الاقتصادية، والاجتماعية، والإنسانية، والدبلوماسية، والسياسية هو أن هذا الوضع أصبح يُعتبر الآن وضعاً طبيعياً.

أدى الحصار إلى نتائج عكسية واضحة، فهو لم يدفع حماس إلى التوقف عن إطلاق الصواريخ بل بدلاً من ذلك أدّى إلى تحطيم أجزاء من الجدار الذي يفصل بين غزة ومصر. هذا التصرف – الذي لم يتوقعه أي أحد تقريباً، ولكن عندما نسترجع النظر بالأمر يبدو على أنه خطوة كان من البديهي لها أن تحدث – أدى إلى تدافع كافة اللاعبين الرئيسيين لفهم تداعياتها. استجابت القيادة الإسرائيلية للأمر في نهاية المطاف بالتهديد بعمل عسكري مُلمّحة إلى إمكانية اغتيال قادة حماس أو اجتياح غزة. وفي حين لا يتوفر الكثير من التعاطف مع هذا النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، من السهل فهم كيف أن الإجراءات الإسرائيلية اليائسة جاءت نتيجة ضعف البدائل المتاحة، رغم كون نتائجها جاءت عكس ما هو مقصود منها تماماً.

بعد انقضاء سنتين على فوز حماس في الانتخابات الذي هزّ المشهد السياسي الفلسطيني، لا يزال كافة اللاعبين المحليين والدوليين يظهرون علامات تشوّش وارتباك عميق حول الأمر. في بعض الأحيان، يُظهر لاعب سياسي بعض البراعة التكتيكية على المدى القصير (كما فعلت حماس في هذه الحالة عند تحطيم الجدار الحدودي)، على الرغم من أن ردود الفعل الخرقاء أصبحت أكثر شيوعاً. وفي حين قامت جهات مختلفة بتبني العديد من الأفكار والرؤى حول إمكانية تحقيق مستقبل أفضل – وهو ما يتشكل من مجموعة كبيرة من الحلول تدعو إلى قيام دولة واحدة أو دولتين – لم يستطع أي لاعب من إظهار القدرة على تطوير استراتيجية واضحة يمكنها أن تقترن بمثل هذه الأفكار.

لا يرحم الزمن المتباطئين. القول المأثور التهكمي لماركس بأن كل شيء في التاريخ يحدث مرتين، المرة الأولى كمأساة والمرة الثانية كمهزلة لا يفسر هذا الوضع تماما. ففي الضفة الغربية وقطاع غزة تقع المأساة والمهزلة في وقت واحد. للفلسطينيين مجلسان ووزارتان، أحدهما ترأسه حماس في غزة والأخر يرأسه تكنوقراطيون في رام الله، ولكن لا يمكن وصف أي منهما عن حق بحكومة، وبالتأكيد فإن أي منهما لا يُمثّل دولة. فرضت إسرائيل بصورة متزامنة مع المجتمع الدولي عقوبات قاسية للغاية على غزة، مما دفع معظم العائلات الفلسطينية إلى ما دون خط الفقر. لكنها أنشأت مجموعة من الآليات التي تعمل على الحدّ من المعاناة حتى نقطة تقتصر على منع حدوث المجاعة الكاملة في غزة. وفي بعض الحالات، تُدفع الرواتب في واقع الأمر للموظفين الحكوميين كي لا يعملوا. فالمساعدة الدولية للموازنة العامة لا تدعم سوى الموظفين الذين تسلموا وظائفهم قبل استلام حماس السلطة، وفي قطاع غزة هؤلاء هم الموظفون الأقل احتمالاً في أن يلتحقوا بوظائفهم (أمّا الذين وظفتهم حماس، والذين يَحترمون سلطة الوزراء الموجودين في غزة ويداومون في مكاتبهم، فليسوا موجودين على لوائح الرواتب المدعومة دولياً).

أمّا في الضفة الغربية، فالوضع الاقتصادي أقل قساوة، ولكن التردي المؤسساستي لا يحجبه غير قناع رقيق توفّره له جهود الدعم الدولي التي تبلغ حد الوصاية غير المُعلنة. أعلن المجتمع الدولي دعمه للإصلاحات الفلسطينية والتنمية الفلسطينية ولكنه لا يجد مجالات عديدة لإنفاق أمواله فيها غير دفع رواتب أولئك الذين يعملون لدى حكومة ليست بفعالة.

وحتى حماس، اللاعب الأكثر تماسكاً، تظهر إشارات عدم التناغم وحتى ازدياد الانقسام في صفوف الحركة. فقد غدا أعضاء حماس في الضفة الغربية يشعرون بأنهم مُجرّد متفرجين بدلاً من أن يكونوا مُشاركين في المنظمة. أمّا حماس فتدّعي في نفس الوقت أنها تستند إلى تفويض أيديولوجي إسلامي تتزامن مع شرعية دستورية صالحة. إلاّ أنها تموّل نفسها من خلال فرض الضرائب على التهريب والفساد: فالسجائر المعروضة للبيع في قطاع غزة يتم إدخالها خلسة عبر الأنفاق وتفرض عليها حماس ضريبة مُعيّنة. لا يمكن للأغلبية البرلمانية لحماس أن تؤمّن لها النصاب إلاّ على أساس قرار قيادي مشكوك فيه، يسمح للصور الفوتوغرافية لعشرات النواب المسجونين بالتصويت. ولكن في حال أُطلق سراح هؤلاء النواب المسجونين ومكن ذلك نظرياً البرلمان من العمل بطريقة شرعية محترمة أكثر، يوضح مساعدو الرئيس بأن هذا الأخير سوف يقوم بحلّ الهيئة البرلمانية على أساس أن الهيئة البرلمانية لا تستطيع العمل.

الآثار الترددية للتفسخ المؤسساتي الفلسطيني والانقسام بين فتح وحماس تهدد حتى إمكانية استدامة الوضع الذي يعتبر الآن طبيعياً. قادت الأعمال الدولية، والإسرائيلية، والفلسطينية إلى قيام فوضى سياسية فلسطينية تخلق المشاكل للجميع وتُعيق معظم الحلول. من هذه الناحية، لا تكمن المشكلة في ان التاريخ الفلسطيني يتحرك بسرعة كبيرة، بل في انه يندفع إلى الوراء. فبدلاً من التحرك باتجاه قيام الدولة، أصبحت فلسطين دولة فاشلة وهذا الفشل يتعمق يوماً بعد يوم.

سوف يبحث هذا المقال أولاً في الفوضى الاقتصادية والسياسية السائدة في غزة والضفة الغربية كما داخل حماس وفتح، وثانياً في الطبيعة التراكمية للجهود الدولية التي تؤدي إلى نتائج عكسية، والتي تحاول معادلة الضعف المؤسساتي الفلسطيني. سوف نرسم بعد ذلك الخطوط العريضة للاستراتيجية الأولية الطويلة المدى التي تستند إلى استعادة

المؤسسات الفلسطينية، وتشجيع المصالحة بين فتح وحماس، واعتماد الدبلوماسية الإقليمية. وفي الحين الذي يبدو فيه أن البديل المُقترح يحمل معه مخاطراً حقيقية، لكنه من الأكثر احتمالاً أن يكون أكثر فعالية في معالجة المأزق السياسي وانهيار المؤسسات من المجموعة الحالية المؤلفة من الإجراءات العقابية، والمفاوضات الدبلوماسية البعيدة عن الواقع، ومختلف المساعدات العلاجية التخفيفية اليائسة.

غزة: مخيم سجن

تاريخياً، كانت غزة أشد فقراً وأقل تطوراً من الضفة الغربية. ولكن، مثلها مثل الضفة الغربية، اعتمدت قابلية بقائها اقتصادياً منذ العام 1967 على إمكانية الدخول إلى إسرائيل وعبر إسرائيل إلى العالم الخارجي، حيث أن كافة السلع الداخلة إلى غزة والخارجة منها عليها أن تمر عبر موانئ إسرائيلية. كما شكّلت إسرائيل أيضاً السوق الرئيسية لمُنتجات غزة وقواها العاملة بالإضافة إلى كونها مصدراً لجزء هام من طاقتها الكهربائية. رغم ذلك، ومنذ مفاوضات اتفاقيات أوسلو، قامت إسرائيل بعكس السياسة الطويلة المدى التي تدعو إلى إزالة الحواجز مُستبدلة إياها بإحاطة غزة بسياج (كما شددت أيضاً على قبول الفلسطينيين لهذا الجدار الحدودي في تلك الاتفاقات)، والسماح للناس والسلع بالمرور عبره وفقاً للوضع السياسي والأمني السائد. وقد خلق تدمير بساتين الفاكهة حزام من الأرض الفارغة على امتداد الجدار الحدودي، وفي العام 2005 تم تدمير مبانٍ سكنية لإنشاء منطقة حزام أمني عند الحدود بين غزة ومصر.

توصلت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى اتفاق في العام 1993 بشأن "الممر الآمن" بين الضفة الغربية وقطاع غزة، كما بشأن "تنسيق" الحركة بين غزة ومصر. ولكن تنفيذ "الممر الآمن" تطلب ست سنوات وأُلغي في بداية انطلاق الانتفاضة الثانية بحيث استمرت المراقبة الفعلية الإسرائيلية الأحادية الجانب للحدود بين غزة ومصر، إلى ان حطمتها حماس في كانون الثاني/يناير 2008. شهدت فترة اتفاقات أوسلو إنشاء مطار في غزة ممول أوروبياً وبداية إنشاء ميناء بحري. لكن المانحون أوقفوا تنفيذ المشروعين في أول الأمر ومن ثم دمرتهما إسرائيل خلال الانتفاضة الثانية بغية تقييد الحركة إلى غزة ومنها انتقاماً من الهجمات الفلسطينية. ترك الوضع السياسي اقتصاد قطاع غزة في حالة من الكساد العميق والمستدام حتى قبل انتصار حماس في انتخابات كانون الثاني/يناير 2006. وبدأ مانحون دوليون ووكالات المساعدات بالإبلاغ عن انتشار سوء التغذية والفقر الشديد.

بعد أن أزالت إسرائيل مستوطناتها وقواعدها العسكرية من قطاع غزة عام 2005، لم يبقَ لها الكثير من الوسائل لإجبار أو لمنع الأعمال الفلسطينية سوى إقامة حواجز أشد قساوة واستخدام القوة العسكرية، وهذا ما شكّل مطارق ضرب موجعة للغاية. وعندما فازت حماس في الانتخابات البرلمانية عام 2006 وسيطرت سيطرة تامة على غزة عام 2007، وكثّفت وتيرة إطلاق الصواريخ (بلغ معدل الصواريخ التي تطلق يومياً من غزة باتجاه إسرائيل ثلاثة، في العام 2007). وقد اعتبر المسؤولون الإسرائيليون ان عرض حماس لوقف إطلاق النار لا يُشكِّل حلاً بل مجرد دليل على ان الضغط العسكري أصبح يُثير مخاوف عميقة لدى قادة حماس.

كانت النتيجة كارثة إنسانية مدمرة. فأربعة أخماس العدد الإجمالي للسكان هم فقراء حالياً وثلثا السكان يعيشون في فقر مُدقع. ومن المحتمل ان تتجاوز البطالة نصف عدد القوى العاملة في وقت لاحق من هذه السنة[1]. خلال الأشهر

الأخيرة لم يسمح بإدخال غير كميات محدودة من المواد الغذائية الأساسية والوقود إلى غزة. وعندما يقول المسؤولون الإسرائيليون انهم لن يسمحوا بحصول كارثة إنسانية فانهم لا يعنون إلاّ أنهم لن يسمحوا بحصول مجاعة جماعية، وليس منع معاناة السكان. وبالفعل، فقد تحقق تجنب حصول المجاعة لأربعة أسباب: الأول، تنفيذ جهد دولي هائل من المساعدات، يعتمد عليه الآن مباشرة معظم العائلات في غزة، مع مراقبة إسرائيل عن كثب لمستويات الإمدادات بغية منع حدوث مجاعة. الثاني، فقَدَ القطاع الزراعي في غزة كافة قدراته في التصدير مما دفع المزارعون إلى إغراق الأسواق المحلية بإنتاجهم. الثالث، استمرار السلطة الفلسطينية في دفع رواتب معظم موظفيها (وكذلك تستمر منظمة الاونروا، بصفتها المزودة الرئيسية للخدمات الاجتماعية الأساسية، بدفع رواتب موظفيها). هذه النفقات، سوية مع استمرار النظام المصرفي بالعمل بصورة تدعو إلى الدهشة، أبقت الأموال تتدفق إلى غزة. رابعاً، وحتى قبل ان تحطم حماس الجدار الحدودي مع مصر كانت تتم عمليات تهريب واسعة عبر أنفاق تحت الأرض. وقد زودت هذه الأنفاق ليس مجرد سبيل للحياة الاقتصادية في غزة فحسب، بل وأيضاً ازدهاراً مالياً لحماس التي من المعتقد أنها تفرض ضريبة على سلع معينة (السجائر بنوع خاص) من أجل تمويل عملياتها.

جاء التأثير التراكمي لهذه الأعمال على شكل تحويل منطقة فقيرة كثيفة السكان إلى مشروع من الرفاهية الاجتماعية يعمل بإمدادات دولية. والحجم الصغير للقطاع وصرامة إغلاقه يقودان أيضاً إلى إطلاق أوصاف روتينية (يصعب الاعتراض عليها) على أن المنطقة هي سجن لسكانها. ومن غير الممكن وصف النتيجة على أنها مجرد وضع ضغوط مدرجة على غزة. بل من الأفضل وصفها كمحاولة للقضاء على اقتصاد يشمل مليونا ونصف مليون من الناس تترافق مع جهود دولية لتخفيف أشد التأثيرات لهذا الانهيار الاقتصادي المدبّر.

البنية التحتية السياسية، بعكس البنية التحتية الاقتصادية، لم تنهار ولكن أصبحت أجزاء كبيرة منها مشلولة. بكل الاعتبارات، تبع استلام حماس للسلطة في حزيران/يونيو 2007 تحسناً عاماً في الأمن، ولكن هذا الأمن يجري تأمينه على أيدي دولة الحزب الواحد، وقوات الميليشيا التابعة لها، وقادة عسكريين محليين، وعصابات بدلاً من هيكليات نظامية من الحكم الديمقراطي يمكن محاسبتها. وفي حين انه يتم دفع رواتب معظم الموظفين الحكوميين، باستثناء العاملين في قطاعي الصحة والتعليم (قطاعان اجتماعيان أساسيان استطاعا الاستمرار في العمل و لو بصعوبة طوال كافة صروف الدهر التي مرت في السنوات الثماني الماضية)، فقد توقفت عن العمل على ما يبدو معظم مكاتب السلطة الفلسطينية مع عدم استطاعة الموظفين الحكوميين التنقل بين المشرفين المحليين عليهم والمسؤولين عن دفع رواتبهم في رام الله. استولت حماس في الواقع على نظام المحاكم من المجلس القضائي القائم في رام الله ولكنها لم تذهب إلى أبعد من تعيين عدد قليل من القضاة. بكلمات أخرى، قد يكون لغزة نظام لكن ليس لديها أي شيء يُشابه القانون.

من غير الواضح كيف سيغير تحطيم الجدار الحدودي مع مصر وضع غزة، ولكن من المحتمل ان يحقق مزيجاً من المساوئ والمحاسن في أحسن الأحوال. ومن الوجهة التكتيكية بالطبع، فإن عمل حماس كان بارعاً جداً وبصورة رئيسية لانه وضع كافة أعدائها في مواقع محرجة. شعرت مصر مؤقتاً أنها غير قادرة على الحد من الدفق البشري الآتي من غزة وتخلّت جزئياً عن رغبتها المساهمة في الحصار الكامل على غزة. أمّا إسرائيل، فرأت ان خناقها على غزة يتردّى وأصبح الآن يصيبها بعض القلق ليس حول إمكانية تدفق الإمدادات إلى غزة وحسب، بل وأيضاً حول احتمال تدفق بعض سكان قطاع غزة إلى خارجة حاملين معهم خططاً قاتلة ليضربوا إسرائيل في أماكن ووفق طرق

غير متوقعة. وجدت حكومة رام الله، خلال ضغوطاتها للسيطرة على المعبر الحدودي المستعاد، أنها لن تستطيع الحصول على أي اعتراف بفضلها إن هي تمكنت من النجاح في كسر الحصار. وفي الواقع فقد وجدت نفسها في موقف سياسي محرج وكأنها تؤيد العودة إلى الرقابة على الحدود.

لكن في حال نجاح حماس في سحب بعض الخيارات من أيدي أعدائها وتأمين الإغاثة لسكان غزة، فليس من المؤكد ان القاطنين في غزة، أو حتى الأهداف الفلسطينية الأبعد، قد تستفيد على المدى الطويل. ان تحقيق انفتاح أكبر في الحدود مع سيناء المصرية قد يقلل من عواقب الحصار الإسرائيلي ولكنه قد يربط أيضاً غزة بشكل أوثق بسيناء على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. من وجهة نظر حماس، فإن فصل الربط بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي كان هدفاً معلناً، ولكن بالنسبة لعائلات غزة ليس من الواضح ما سوف يمكنهم تحقيقه من مكاسب جرّاء الربط بين منطقتين تعانيان من الركود والفقر. كما ان درجة الفصل الاجتماعي والسياسي بين غزة والضفة الغربية، وهو اتجاه أصبح واضحاً منذ حصار غزة المفروض منذ العام 1994، فإنه أمر لم يتم بحثه بصورة واسعة في الماضي ولكن لم يعد بالإمكان نكرانه الآن، كما أصبح من المحتمل ان يزداد مع التعقيدات غير المعروفة للبرنامج الوطني الفلسطيني.

حماس تهشمت ولكنها لم تنكسر

دفعت حماس ثمناً باهظاً لإصرارها على التمسك بالسلطة في غزة. فقد تعرضت وحدتها وشعبيتها إلى ضغوط هائلة. لكنها لم تستجب بالانطواء. وبدلاً من ذلك قامت بتثبيت نفسها بعمق في موقعها وسمحت لقادتها الأكثر تشدداً بأخذ المبادرة والسيطرة على برنامج عملها.

كثيراً ما تفاخر الحركات الإسلامية في العالم العربي باتخاذ قراراتها بحذر وتروٍ. "كل خطوة مدروسة" يردد قادة هذه الحركات رداً على التساؤلات التي ترغب بتفسير أي قرار. وقد اتبعت حماس هذا الأسلوب بوجه عام حتى وقت قريب. فقد ناقشت لمدة عقد من الزمن قبل اتخاذ قرار الاشتراك في الانتخابات البرلمانية عام 2006. إلاّ أن ذلك القرار عرّض الحركة إلى ضغوط هائلة محلية ودولية، كما أن بعض اقوى قادة حماس اتخذوا قرارات متهورة في مناسبات حرجة مؤخراً. وكانت النتيجة حصول سلسلة من التحركات التي بدت جريئة، لكنها لم تحجب أيضاً الصراع الخفي بين القادة الذين يرغبون في جر الحركة في اتجاهات مختلفة. فعلى سبيل المثال، في عشية انتخابات عام 2006، بعد ان اصبح واضحاً ان غالبية الأصوات أمست في متناول اليد، وهي انتخابات دخلتها حماس مفترضة أنها لن تكسب أكثر من أقلية لها في المجلس التشريعي، رفضت القيادة نصيحة إسلاميين آخرين في المنطقة وقررت السعي لتحقيق النصر الكامل. وبعد أن شكلت حماس الحكومة، عمل البعض داخل الحركة والوزارة بجدية لكسر العزلة الدولية من خلال إصدار بيانات ملطفة والقيام بخطوات ودية تجاه فتح، لكن آخرون ساهموا في أسر جندي إسرائيلي، وهو العمل الذي دفع إسرائيل إلى إلقاء القبض على وزراء وأعضاء في البرلمان. وعندما فاز المناصرون في حماس بقيام حكومة وحدة وطنية عام 2007، ندد بعض قادة حماس علناً بالاتفاق، ثم تحركوا للقبض على السلطة في غزة. وهكذا فان تحطيم الجدار الحدودي مع مصر كان آخر خطوة في سلسلة من التحركات التي قدّم بعض قادة حماس من خلالها، ليس إلى العالم وحسب بل وأيضاً إلى حركتهم نفسها، أمراً واقعاً جريئاً.

وبطرق عديدة، كانت هذه السلسلة من التحركات الجريئة التي قام بها بعض قادة حماس تهدف إلى مقاومة تداعيات قرارها المصيري المشاركة في سلطة فلسطينية تكونت كجزء من مجموعة من الاتفاقات مع إسرائيل ترعاها المجموعة الدولية. وقد تناوب كل تحرك من هذا النوع مع محاولة، جاءت غير ناجحة بوجه عام، للتحرك تجاه دمج الحركة كلاعب سياسي اعتيادي على المسرح المحلي وحتى الدولي. وعندما قررت حماس ان تشارك في الانتخابات، فإنها فعلت ذلك ليس تحت اسمها بل تحت شعار "التغيير والإصلاح" على أمل ان تجذب غير الإسلاميين إلى تأييدها. فشل هذا الجهد إلى حدٍ كبير رغم ان بعض الإسلاميين المستقلين اشتركوا في الحكومة. وبعد أن فازت بالانتخابات، عملت حماس أيضاً على استقطاب أحزاب اخرى إلى حكومة وحدة وطنية لكنها لم تنجح هذه المرة إلاّ في إقناع حفنة من التكنوقراط بالاشتراك. أما عندما تفاوضت أخيراً حول تأليف حكومة وحدة وطنية فلم يتم ذلك إلاّ بعد ان حجبت مفاوضات عسيرة خلافاتها مع شركائها الجدد دون أن تحلّ هذه الخلافات. ويمكن قول نفس الشيء حول كيف تعاملت حماس مع الانقسامات الداخلية. ففي حين شعر الجميع داخل الحركة ان أعمال فتح كانت استفزازية وتهديدية (ومدعومة من الجهود الأميركية لطرد حماس من الحكومة بالقوة)، أوحت السيطرة على السلطة في غزة في حزيران/يونيو 2007، والتي جاءت بعد وقت قصير من التفاوض حول حكومة وحدة وطنية، بحصول انقلاب داخل الحركة.

وفي الحصيلة ان مجموعة من القادة الرئيسيين المتشددين (كان الأشد بروزاً منهم محمود الزهار وسعيد صيام) منعت بفعالية قيام أي جهد داخل الحركة أو خارجها لتدجين حماس. وقامت بذلك بدون تصديع المنظمة، وهو إنجاز كبير باعتبار ان بعض الانقسامات الداخلية كانت قريبة من نظر عامة الناس. في مقابلة حديثة أجريتها مع عضو في حماس في رام الله، أدهشني وهو يشير إلى الحركة باستعمال الضمير "هم". (في الماضي كنت ألاحظ ان مؤيدي حماس كانوا يميلون إلى الإشارة إلى الحركة بضمير الجمع "نحن" بالمقارنة مع الميل الذي يرتكز اكثر على الذات السائد بين العديد من زعماء فتح في استعمالهم الضمير "أنا"). وفي الحين الذي يعتبر فيه العديدون من حماس، وبالأخص القاطنون خارج غزة، أنهم أصبحوا بمثابة متفرجين أكثر منهم صانعي قرارات، فان الحركة تبقى بعيدة جداً عن التصدع.http://www.software995.com/

بعد أن سيطرت على الحكم في غزة انطلقت حماس إلى تثبيت موقعها فيها. ففي حين يستمر معظم الفلسطينيين في توقع ان تحاول حماس وفتح التوصل إلى مصالحة، فإن حماس لم تتصرف كما لو ان سيطرتها على السلطة مؤقتة. ومرة أخرى، أدهش هذا الموقف الحركات الإسلامية الشقيقة لها في العالم العربي. ففي نفس الوقت الذي تفتخر فيه هذه الحركات افتخارا بانتصار حماس الانتخابي، فإنها ترى أن على هذه الحركات أن تهدف إلى التحول الشخصي والاجتماعي. فالحلبة السياسية تشكل الوسيلة وليست النهاية، أما البرلمان، وحتى الوزارة لدى السلطة الفلسطينية، فما هما إلاّ هيكليات لم تحترمهما حماس مطلقاً عندما لم تكن تسيطر عليهما. لكن بعد استيلائها على السلطة في غزة في شهر حزيران/يونيو أصرت حماس على ان وزرائها لا زالوا وزراء شرعيين في حكومة انتقالية رغم إعفاء أبو مازن لهم. هذا الموقف يدعمه بالكامل القانون الأساسي الفلسطيني، والى درجة اقل يسانده الشارع في غزة. لكنه ليس مدعوماً من أمكنة اخرى. إلاّ أن هذا لم يردع قادة حماس. فقد أعادوا عقد المجلس التشريعي الذي كان راقداً منذ ان ألقت إسرائيل القبض على معظم نواب حماس في الضفة الغربية. وبما ان نواب حماس كان ينقصهم النصاب القانوني فقد عملوا على إشراك نوابهم في الضفة الغربية بواسطة الهواتف من أماكن غير معلنة لتجنب إلقاء إسرائيل القبض

عليهم وتشويه هذه المشاركة على أيدي حكومة رام الله. ومن اجل اكتمال النصاب القانوني وضعوا في البرلمان صوراً فوتوغرافية للنواب المسجونين لدى إسرائيل وسمحوا لهم التصويت بالوكالة.

صورة حماس الذاتية في أنها تُشكِّل الحكومة الفلسطينية الشرعية لم يكن من قبيل مجرد التظاهر. فتدعمها فهم الحركة للقانون، ونتائج الانتخابات، والحقائق في غزة. لا يعني هذا ان حماس تحكم غزة فقط من خلال الآليات القانونية. فقد استعملت بوضوح إجراءات خارجة عن القانون لفرض سيطرتها على الشارع ولاحتواء فتح والأصوات المنتقدة لها. لكن الرسالة الثانية التي أطلقتها هي ان الحركة لا تسعى إلى إخراج نفسها من الوضع الذي وجدت نفسها فيه، بل تبدو الصورة عكس ذلك تماماً. فعندما اقترحت حكومة رام الله ورئاستها ان من الممكن لها أن تسيطر على المعابر الحدودية في غزة، ردت حماس بأنها هي التي تملك القوة على الأرض وأنها سوف تمثل الفلسطينيين في أية ترتيبات حدودية. وفي حين قامت جهود محدودة للتوسط بين حماس وفتح، فإن قادة حماس يتصرفون كأنهم الطرف الأضعف.

تشوهت المنزلة الشعبية لحماس لدى المجتمع الفلسطيني بشكل عميق بسبب العنف الذي استخدمته في السيطرة على غزة وفشلها في معالجة أية مشاكل فلسطينية. لا زال رفضها للانحناء تحت الضغط كما مهارتها التكتيكية يكسبان لها الاحترام، ولكنها قد تجد نفسها في ظروف لا تسمح لها بتكريس نجاحها الانتخابي الذي حققته عام 2006. لكن ليست هناك أية انتخابات وشيكة الحدوث. وانقسام السلطة الفلسطينية ينقذ حماس بالفعل من مواجهة الناخبين بأيد فارغة.

الضفة الغربية: تحت الوصاية الدولية الواقعية

الضفة الغربية لم تعد الأساس لدولة نموذجية، فقد أصبحت تحت الوصاية الدولية. وفي حين ان الجهد الدولي سوف يُبقي حكومة رام الله على قيد الحياة وعائمة فإنه لن يجعل منها حكومة شرعية.

من الوجهة الاقتصادية، فإن هذا الوضع أقل عسراً منه في غزة ولكن مشاكله لا تزال قاسية. يعيش نصف السكان (بدلاً من أربعة أخماسهم في غزة) في الفقر. حصة السكان من الفقر الشديد، على سبيل المثال، قُدرت بأنها تتراوح بين ثلث المعدل السائد في غزة. أمّا معدل البطالة فهو اكثر بقليل من نصف المعدل في غزة[2]. لكن هذه الصورة لا تبدو سعيدة إلاّ عند مقارنتها بغزة: فالتنقل داخل الضفة الغربية وإمكانية الوصول إلى الأسواق الخارجية مقيدتان بشدة وليستا مضمونتان. الانتعاش الاقتصادي القصير الذي بدأ مع انحدار الانتفاضة قد انعكس اليوم. يعتمد جزء كبير من الزيادة في الثروة في المنطقة على ازدياد المساعدات الدولية. وبدلاً من تركيز الاهتمام على الإغاثة الطارئة، فقد قدم المانحون الخارجيون أيضاً إلى حكومة السلطة الفلسطينية في رام الله دعماً كبيراً لموازنتها (باستثناء الفترة عندما كانت حماس تسيطر عليها من آذار/مارس 2006 إلى حزيران/يونيو 2007). أمّا النشاط الاقتصادي والاستثمار الخاص فقد تراجعا، وكانت النتيجة تحويل الضفة الغربية إلى نسخة عن غزة اكثر ثراءً، أي حالة قائمة على الإحسان الدولي. فالمساعدات الدولية تتخذ شكل الإحسان إلى حدٍ كبير. وفي حين ان هناك محاولات شجاعة لتصميم وتمويل مشاريع التنمية فإن هذه المحاولات لا تتيح للاقتصاد بالعمل بشكل سليم. كما أدى السيل من الزيادات في تمويلات المانحين إلى جعل الخبراء الدوليين يجولون في كافة مناطق الضفة الغربية باحثين عن مشاريع قابلة للحياة من اجل دعمها. وحتى

إمكانية وصول حكومة رام الله إلى مواردها الخاصة (بالأخص إيرادات الضرائب) يعتمد على قدرتها في الحصول على الدعم الدبلوماسي الدولي.

وهكذا، فالضفة الغربية لا تُشكِّل حالة وصاية دولية وفق المفهوم الاقتصادي البحت فحسب، بل تحكمها الآن وصاية دولية بكل معنى الكلمة ما عدا الاسم. صحيح أن هناك رئيساً منتخباً شعبياً. ولكن ليس هناك برلمان يعمل بينما الوزارة تتكون من حكومة غير دستورية "مؤقتة" و"طارئة" يرأسها سلام فياض، وهو شخص يتمتع باحترام دولي كبير لكن حزبه لم ينجح بالفوز بأكثر من مقعدين في انتخابات عام 2006. وفي حين انه وعد بإدخال الإصلاحات ويملك مؤهلات استثنائية في الحقل المالي، فقد اتخذ "الإصلاح" معنى جديداً في السياق الفلسطيني. بدءاً من ولادة السلطة الفلسطينية، وحتى السنة الأخيرة، ارتبطت مسألة الإصلاح السياسي بصورة عامة بالديمقراطية. وفي الوقت الحاضر، هناك عوضاً عن ذلك مجموعة من التكنوقراط يعدون بالإصلاح لكنهم لا يملكون أساساً سياسياً أو قانونياً للحكم. انضم إلى فياض وزراء يماثلونه من أصحاب الثقافة العالية، ويتمتعون في أحيان كثيرة بشهرة دولية مؤثرة ولكنهم لا يمثلون أحداً سوى أنفسهم. جاء الكثيرون منهم من منظمات غير حكومية فلسطينية وحازوا على إعجاب الكثيرين بفضل ما قاموا به خلال العقد الماضي من أعمال، ولكنهم كانوا يعتمدون على المانحين الدوليين بدرجة أكبر من أي دائرة انتخابية محلية. في معظم الحالات كانوا يحكمون وزارات كانت قد انهارت فعاليتها منذ وقت طويل، ولم يكن لديهم أي موالين يدعمونهم في أية حال. يعمل في الوزارات مناصرون قدماء ثابتون لحركة فتح يحميهم قانون خدمة مدنية قوي.

أمّا الإشارات التي تدل على الاستياء داخل فتح من حكومة فياض فهي واضحة لا لبس فيها. الكثيرون في فتح أساءهم استثناء حركتهم من وزارة التكنوقراط كما أن بعض الوزراء أثاروا الاستياء لدى فتح بإطلاق إشارات إلى فساد القادة السابقين لفلسطين. البيروقراطية المتضخمة ضمن كوادر فتح لم ترحب بحرارة بإجراءات فرض المساءلة المالية التي يود فياض إضفاءها على الحكم الفلسطيني. كما ان المحاولات النشطة لفياض لتسلم مسؤولية الأمن الداخلي قد تقود بسهولة إلى التوتر لدى الضباط أو أفراد الميليشيات المحلية الموالية بقوة لحركة فتح، أو حتى قد يؤدي إلى ثني هذه المحاولات عن خطها المرسوم. في الوقت الحاضر، أصبحت فتح متصدعة إلى درجة لا يمكنها فيها إسقاط الحكومة. والاحترام الدولي التي تأتي به وزارة فياض (ودفع الرواتب الذي يترافق مع ذلك) يجعل معظم منتسبي فتح يقبلون بالوزارة على مضض ويحصرون متطلباتهم في تغيير وزراء معيّنين أثاروا استياءً خاصاً.

وهكذا فان الوضع السياسي لم يستمر إلاّ بسبب المساعدة المالية والدبلوماسية الدولية القوية التي تتلقاها حكومة رام الله. لا يمنح القانون الأساسي الفلسطيني أي دعم قانوني لسلطة وزارة فياض، وهو واقع تعترف به نسبة واسعة من الفلسطينيين (وحتى العديد من أعنف أخصام حماس)، على الأقل في مجالسهم الخاصة[3]. ويجد العديد من المراقبين أن مناقشة الأحكام الدستورية لا صلة له الموضوع ضمن المفهوم السياسي الحالي، أي ما قد يشبه إلقاء محاضرات على عصابة من الناهبين حول ضرورة الحفاظ على حقوق الملكية النظامية والآمنة لتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل. لا يخلو مثل هذا الاستهتار من بعض المبررات إذا أخذنا في عين الاعتبار عنف أحداث حزيران/يونيو 2007. لكن من المستغرب بمكان أن تميل دوائر فلسطينية عديدة إلى التعامل مع الوضع القانوني بجدية اكبر مما يبديه الفرقاء الخارجيون، وذلك لأسباب من السهل فهمها. وحيث أن النظام السياسي منقسم بعمق، فقد قال لي في أيار/مايو

الماضي أحد المراقبين السياسيين الفلسطينيين المحنكين، "لم يبقَ لنا سوى القانون الأساسي" للمحافظة على تماسك النظام.

في أحاديث أجريتها حديثاً مع فلسطينيين في رام الله، اعترف حتى المنتسبون إلى فتح انه ليس هناك أساس قانوني للطلب المتكرر من جانب الرئيس لإجراء انتخابات مبكرة، ولذلك لا يمكن فرض أية انتخابات ضد إرادة حماس (وبالطبع، تُشكِّل السيطرة الفعلية لحماس على قطاع غزة عائقاً آخر).

إن الحاجة للاختيار بين الالتزام بالقانون والتمسك بالسلطة قد يصبح شأناً خطيراً على وجه التخصيص في حال تفاوضت حماس مع إسرائيل حول تبادل للأسرى يؤدي إلى إطلاق أعضاء البرلمان المسجونين لدى إسرائيل. فعندما تصبح لدى حماس القدرة على تأمين نصاب قانوني لا يمكن إنكاره في البرلمان بدون استعمال الصور الفوتوغرافية أو الأصوات بالوكالة، فإنها قد تتمكن من قلب كافة الإجراءات الطارئة التي أتخذها الرئيس والوزارة وان تكشف بوضوح أن فياض لا يملك الثقة اللازمة من البرلمان. يوضح قادة فتح انهم لن يتسامحوا مع مثل هذه الحصيلة وأنهم قد يتحركون لحل المجلس التشريعي في هذه الحالة. التصورات الواسعة الانتشار حول القيام بمثل هذا الإجراء، وهو أمر يمنعه بصورة صريحة القانون الأساسي الفلسطيني، لا يخدم إلاّ لتأكيد اهتزاز الشرعية المحلية لحكومة فياض. فاستمرار قدرتها على القيام بمهامها بدون زيادة تمزيق النظام الدستوري تعتمد على استمرار إسرائيل في احتجاز النواب المنتخبين في السجن. وتماماً كما هو الحال بالنسبة للترتيبات الحدودية بين غزة ومصر، فإن حكومة رام الله تجد نفسها في الوضع المحرج الذي تأمل فيه ضمناً ان تتواصل الأعمال الإسرائيلية ضد حماس. وهو أمر لا يخدم سوى التشديد على الأساس الدولي وليس المحلي لشرعية حكومة ارم الله.

هل يمكن ان يتحسن هذا الوضع الضعيف في حال قدّم فياض وأبو مازن فوائداً حقيقية للفلسطينيين؟ هل يدفع التقدم المادي والدبلوماسي الفلسطينيين إلى تبني حكومة يعتبرون الآن أنها قائمة تحت رعاية دولية اكثر من شرعية محلية؟ هذا هو الرهان غير الملتبس التي تقود الولايات المتحدة المجتمع الدولي في صنعه. ومن المؤكد على وجه التقريب أنه لن يعطي أي نتيجة على المدى القصير كما أنه قد لا يكون قابلاً للاستدامة أو للحياة على المدى الطويل أيضاً.

هذه الاستراتيجية تكمن في تمكين الاتصالات الدولية والشرعية التي يملكها فياض وأبو مازن من السماح لهما بقيادة الفلسطينيين إلى نوعين من الفوائد. الأول سياسي، أي أن يتم إبلاغ الفلسطينيين انهم إذا تعاونوا سوف تكون لهم دولة يعلن عنها هذه السنة، ومن ثم تعالج المسائل الصعبة بعد إعلان قيام الدولة مباشرة بدلاً من تأجيل إعلان هذه الدولة مرة أخرى. المشكلة تكمن في ان حتى المناصرين لحل الدولتين أصبحوا يشككون جداً في جدوى الجهود الدبلوماسية بحيث سيكون من الصعب تلمّس إثبات مقنع بالتقدم. يشعر الفلسطينيون بأنهم وُعدوا بدولة طوال عقد ونصف من الزمن بحيث أصبح تجديد هذا الوعد يعتبر كملهاة في افضل الحالات ومزحة قاسية في أسوأ الأحوال. لم يحدث أي شيء منذ أحداث غزة في حزيران/يونيو 2006 لتخفيف قلق الفلسطينيين من أن ما يُعرض عليهم ما هو سوى عموميات لا معنى لها.

بالطبع قد يكون من الممكن اقتران مثل هذه التصريحات الدبلوماسية حول النوايا مع توفير تحسينات ملموسة، مثل إزالة الحواجز عن الطرق، وإزالة المستوطنات، وإطلاق سراح أعداد كبيرة من السجناء، وإنهاء العمليات العسكرية الإسرائيلية في المدن الفلسطينية. أن إقناع الفلسطينيين بأن أبو مازن وفياض يقدمون شيئاً حقيقياً يتطلب تنفيذ خطوات دراماتيكية جداً وليس مجرد تقديم أنصاف الحلول. هناك إشارات بأن البعض في إسرائيل، بضمنهم رئيس الوزراء بالذات، يرغب في تنفيذ بعض هذه الخطوات ولكن معظم الإسرائيليين يشككون إلى درجة يمكن تفهمها بفائدة تقديم تنازلات إلى حكومة لا تظهر قدرة كبيرة على الحكم. هناك عدم ثقة عميقة على الجانبين، وأسبابها جلية بوجه عام.

ماذا يحدث لو قدم لفياض وأبو مازن فوائداً اقتصادية يمكنهما نقلها إلى شعبهما؟ يبدو من المرجح أن حتى هذا الأمر لن يعطي نتائجاً[4]. صحيح ان هناك وعود بتقديم كمية هائلة من المساعدات الدولية وانه جرى استئناف دفع الرواتب. ولكن هذا لا يُشكِّل صيغة صالحة للتنمية الاقتصادية. ففي حال تم تسديد هذه التعهدات المالية، والتجربة أظهرت ان قسماً منها فقط سيتم الالتزام به وإن ما سيصل منها قد يتقاطر إلى عامة الناس، إلاّ أن معظمها سوف ينفق لدعم مشروع ضخم للإغاثة وتوفير فرص عمل رغم افضل النوايا الهادفة للاستثمار في تنمية اقتصادية طويلة المدى. الازدهار في الضفة الغربية يعتمد على إمكانية الوصول المفتوح إلى إسرائيل وبقية العالم ولا يستطيع أي برنامج مساعدة دولية تأمين ذلك. من الممكن تصميم مشاريع للبنية التحتية من اجل توظيف عمال ولكن أي فائدة اقتصادية على المدى الطويل قد توفرها هذه المشاريع سوف تعتمد على السياق السياسي الأوسع. أبو مازن وفياض قد يتمكنا من تشغيل فلسطينيين لبناء طرق لا تقود إلى أي مكان، ولكن ذلك لن يجعلهما يبدوان ناجحين.

وهكذا، لا داعي للدهشة بأن برنامج فياض لم ينتج الكثير من الحماسة المحلية. وبالطبع فإن استئناف دفع الرواتب يقابَل بالكثير من الارتياح. كما وقد يؤثر فياض في المانحين الدوليين عندما يتفاخر بعدد الموظفين الذين طرَدهم من العمل أو الإعانات المالية التي اقتطعها. لكن الموظفين الحكوميين ثار غيظهم بعد طلبه تقديم إثبات بأنهم سددوا فواتير خدمات المرافق العامة التي يستخدمونها (والتي كانت تهمل خلال فترة عدم دفع الرواتب). انتقاماً لذلك، قامت نقاباتهم بقيادة الموالين لفتح، الذين لم يكن يكفي انتسابهم لها لإقناعهم بالالتزام بسياستها حتى عندما كانت فتح تمسك بكافة زمام الأمور، بالتهديد بإعلان الإضراب ضد حكومة فياض كما فعلت ضد حكومة حماس السابقة. ومن غير المحتمل ان يُشكِّل فياض النموذج النادر جداً لوزير المالية المسؤول الذي يستجيب للاعبين خارجيين ويتمتع بالإعجاب المحلي في نفس الوقت.

وحتى لو أظهرت هذه السياسة بعض إشارات النجاح فقد أظهرت حماس بأنها تستطيع ان تكون واسعة الحيلة وحاذقة في عرقلة العمليات الدبلوماسية التي لا تستسيغها. فأي تصعيد جيد التوقيت في غزة أو تحرك آخر مصمم لإثارة ردة فعل إسرائيلية قد تلحق الضرر بأساس كل ما يستطيع فياض أو أبو مازن تقديمه.

إذا كان على وزارة فياض ان تضع مصيرها بين أيدي الداعمين الدوليين لمجرد البقاء في مركزها، فهل تستطيع حركة فتح، التي خضعت للإصلاح والتجديد وتعلّمت درساً من الرفض الذي واجهته، ان تقدم بديلاً اكثر قابلية للنجاح في المدى الطويل.

فتح: الكفاح من أجل الإصلاح

طرح ردّ فتح على هزيمتها الانتخابية في كانون الثاني/يناير 2006 إشكاليات على عدة أصعدة. هناك إشارات، ولو كانت مجرد إشارات محدودة، على أنها قد بدأت تتعلم الدروس المناسبة الطويلة المدى.

كان موقع فتح بعد هزيمتها سنة 2006 أليماً، لكن لم يبلغ حدّ اليأس. فالحقيقة أنها أدارت حملة غير كفوءة وغير متماسكة قائمة على أساس سجل داخلي ودبلوماسي كارثي، لكن تفوّق حماس عليها كان محدوداً جداً في الاقتراع على المستوى الوطني. فهي بقيت تسيطر على الرئاسة وتتمتع باحترام دولي تفتقر إليه حماس. لكن بدلاً من تضميد جراحها والمباشرة بعملية إعادة بناء طويلة المدى للحزب، جاءت ردة فعل قادة فتح بطريقة قصيرة النظر وضيقة الأفق. تصرفوا أولاً كما لو أنهم حزب السلطة صاحب الحق الذي حُرم من الحكم مؤقتاً بسبب خلل عاثر في القانون الانتخابي، وأنهم جاهزون للعودة إلى السلطة بأية طريقة قانونية كانت أم غير قانونية، قبل الانتخابات المقبلة البعيدة الأجل. فقد هدّدوا بإجراء انتخابات جديدة، وشجّعوا الإضرابات، وجمعوا دعماً دولياً، واستخدموا مواقعهم في الخدمة المدنية لإعاقة الوزارة، وتصرّفوا كما لو أن بعض الدوائر الأمنية كانت حكراً على الحزب.

ثانياً، واصل قادة فتح صراعاتهم الداخلية الكارثية واتهاماتهم المتبادلة التي ساهمت إلى حدٍ كبير في هزيمتهم الانتخابية، فكانوا أشبه بمجموعة من ركاب سفينة تغرق يتدافعون ويتسابقون على المقاعد حول طاولة ربان السفينة. لا يرى الفلسطينيون في الضفة الغربية الكثير من الإشارات عن التحوّل في ثقافة فتح التنظيمية كما أن التوق الشديد لدى بعض القادة في التمسك بالجيوب القليلة المتبقية لهم من الحقوق في السلطة، (مثل مكتب الرئيس أو أجهزة كبار قادة الحزب) لا توحي بالثقة.

ثالثاً، تجاهل قادة فتح إجراءات وهيكليات الحزب الداخلية، واعتبروها إما غير ذات صلة بمهمة الحزب في استعادة السلطة أو أنها ملكية خاصة بالحزب ينبغي كسبها بغية إبعاد المنافسين. هذه العيوب لم تُشكِّل مجرد حالات من الفشل الشخصي للقادة كأفراد وإنما كانت متصلة بصورة وثيقة بالثقافة التنظيمية التي طورتها فتح، وعلى وجه الخصوص أيام قيادة عرفات.

لكن هذا الخطأ الأخير قد يتبيّن أيضاً أنه يُشكِّل بصيص الأمل الأخير بالنسبة للحزب، إذ أنه سمح لعملية إعادة بناء الحزب بأن تسير ببطء، وتستمر إلى حدّ كبير بفضل الإهمال، إن كان بريئاً أو أم لا، لمعظم قادته الكبار. هذا يعني في الممارسة أن الفروع المحلية راحت تتخذ الخطوات لتحديد عضويتها بنفسها، وتستنبط الطرق لإشراكها في الشؤون الحزبية، وتجري انتخابات الفروع المحلية. كانت عملية الإصلاح الداخلية مُرتبطة بإمكانية تنظيم أول مؤتمر للحزب منذ العام 1989، وهو حدث كان موعوداً منذ زمن بعيد وتم تأجيله مراراً وتكراراً (الحقيقة أن إحدى الانتقادات المتكررة التي وجهها الإصلاحيون في فتح لياسر عرفات خلال حقبة أوسلو كانت التأجيل المتواصل للمؤتمر). في العام 2005، تم فعلاً إعلان موعد للمؤتمر. وكان للمؤتمر أن ينعقد يوم ميلاد عرفات لكن، وربما استمراراً لما بقي معمولاً به من إرث الرئيس الراحل، تم تأجيل الحدث مرة أخرى.

لَعلّ المؤتمر سينعقد أخيراً الآن. كافة الترتيبات لمؤتمر الحزب، بما في ذلك المسائل الأساسية مثل أين ينعقد ومتى، وأي أجندة سوف تُعتمد ومن الذي سيحضر، لا تزال موضع جدل، لكن التقدّم في إجراء الانتخابات انطلاقاً من القاعدة الشعبية (التي أنجزت في معظم إن لم يكن في كافة أنحاء الضفة الغربية وغزه) واللجان التحضيرية الرئيسية، دفعت القيادة إلى التحدث عن إجراء هذا الحدث في الربيع القادم.

العدد القليل من الناس اللذين لا زالوا يضعون آمالهم في فتح لديهم سلسلة من المعالم السهلة التي سوف يحكمون على أساسها على عودة الحزب إلى أهميته في هذا السياق. أولاً، هل سينعقد مؤتمر الحزب بالفعل؟ ثانياً، هل سينتج عنه قيام واضح لجيل جديد من القادة، وهل سيُحاسب أولئك الذين كانت قيادتهم للحزب عديمة الفعالية للغاية في الماضي؟ ثالثاً، هل ستعمل القيادة الجديدة بطريقة متماسكة بدلاً من امتصاص طاقتها في المنافسات الداخلية والاتهامات المتبادلة؟ ورابعاً، هل بدأت فتح تعير اهتمامها لفروع الحزب المحلية وقاعدته الشعبية (فتحقق وعود خطتها في التخلي عن الإشارات إلى "التمركزية الديمقراطية" داخل الحزب وتمارس، بدلاً من ذلك، ديمقراطية داخلية لا تشوبها شائبة)؟ لا تزال فتح تُشكِّل حتى الآن ظاهرة غير اعتيادية في العالم العربي، أي أنها حزب يمتلك قاعدة جماهيرية نشطة. لكن يبقى على الحزب أن يستكشف الطرق للحفاظ على ولاء هذه القاعدة من خلال أمور تتجاوز الخطاب الثوري والرعاية الأبوية.

سيكون من الصعب تحقيق كل المهمات الملقاة على عاتق فتح في نفس الوقت. فالحفاظ على وحدة القادة مع الاستجابة إلى الدوائر الانتخابية المتنوعة تُشكِّل مهمة متناقضة إلى حد كبير. وليس من المؤكد أن فتح قادرة على تحقيق أي منها، وعلى وجه الخصوص على كلتا المهمتين في نفس الوقت. فإذا واصلت فتح بدلاً من ذلك انحلالها البطيء، هل هناك من منظمة غيرها يمكنها أن تملأ الفراغ؟ صحيح أن كلام كثير قد ورد حول وجود خيارات أخرى لدى بعض الفلسطينيين. فالفئات اليسارية لم تفقد أبداً الأمل، وأن كان عدد أتباعها الآن قليل فعلاً. كما يدور النقاش حول نشطاء المجتمع المدني في تسعينيات القرن الماضي، ورجال الأعمال الأثرياء، وفياض نفسه كقادة محتملين للأحزاب السياسية الجديدة. لكن عملية بناء الأحزاب تحتاج إلى سنوات وعقود، وليس هناك الكثير من الإشارات على ارتباط أي من تلك الأفكار بأي نوع من الجهد الطويل المدى اللازم.

الدور الدولي في إضعاف المؤسسات الفلسطينية

الانحلال المؤسساتي العميق للسياسة الفلسطينية يخلف ضحايا ،الفلسطينيون أنفسهم، وجيرانهم الإسرائيليون (وأولئك في الأردن ومصر بل وحتى في لبنان)، واللاعبون الدوليون الذين وظفّوا مبالغ طائلة من المساعدات والرأسمال الدبلوماسي في التنمية الفلسطينية وفي محاولات حلّ النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. لكن العديد من هؤلاء الضحايا متورطين في المشكلة. كانت القيادة الفلسطينية بزعامة عرفات تبدو أحياناً كما لو أنها تقوم على أساس الفوضى المؤسساتية. أمّا أوجه التقصير لدى القيادة الحالية فقد أصبحت أكثر جلاءً. الحكومة الإسرائيلية برئاسة إرييل شارون أسست مقاربتها بوضوح على الفكرة القائلة أن الرئيس الفلسطيني لا أهمية له في هذا السياق وعملت علناً على تقويض السلطة الفلسطينية، وهو الهدف الذي كان سهل التحقيق. كان لدى القادة الفلسطينيين والإسرائيليين بعض الأسباب الممكن فهمها بالنسبة للخيارات التي اتخذوها، لكن كلا المجتمعين يدفعان الآن ثمناً باهظاً لهذه القرارات.

أمّا العنصر الأكثر استغراباً في التحالف الذي يساهم في إضعاف المؤسسات الفلسطينية فكان المجتمع الدولي. فالجهد الدولي الكبير الذي قادته الولايات المتحدة وانضم إليه الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الأعضاء، وكذلك عدد من المنظمات الدولية، والذي هدف إلى بناء وإصلاح القيادة الفلسطينية يجب اعتباره فاشلاً. ولكن للإنصاف علينا القول أن هذا الجهد لم يكن غير منتج بالكامل، ذلك أن إنشاء السلطة الفلسطينية ووجودها المتواصل، مهما كان هزيلاً، كان يتوقف على الدعم الدولي الدبلوماسي والمالي. لكن هذا الدعم، وان كان ذي شأن، فقد كان متقلباً في نواياه وقصير النظر في أجندته إلى درجة انه كان يلكم هذه المؤسسات بتحولات سريعة وبمطالب متضاربة أحياناً، كانت تأتي بأكثرها كاستجابة لعناوين صحف الأسبوع الماضي بدلاً من احتياجات السنة القادمة.

يمكن تصوير ذلك بشكل مباشر أكثر عند النظر إلى التوّجهات المستغربة التي أحاطت بالمؤسسة القائمة في قلب الجهود الرامية إلى تأسيس ودعم مؤسسات فلسطينية قابلة للحياة: رئاسة السلطة الفلسطينية. فالرئاسة التي أنشئت جزئياً كنتيجة لسلسلة من الاتفاقيات الثنائية الإسرائيلية الفلسطينية المُوقّعة بين 1993 و 1995، هذه الرئاسة قضت كامل حياتها المهنية القصيرة في مواجهة الهواجس الدولية (المتعلقة بصورة رئيسية بالأمن، والعنف، والعملية السلمية)، والتي كانت في الحقيقة بمعظمها سريعة الزوال. وفي الواقع كانت الإشارة إلى "الرئيس" الفلسطيني، كما يفعل القادة الأميركيون والإسرائيليون الآن بصورة روتينية، تحجب الحقيقة الغريبة والتي أصبحت منسيّة اليوم، أن المنصب كان، عند ولادته، مَنصباً لا يجرؤ أحد على لفظ اسمه باللغة الإنكليزية، خوفاً من أن يكون ذلك بمثابة إشارة إلى صفة المنصب المرتبط بشكل ما بالدولة الفلسطينية، وهي قضية كانت ولا زالت متروكة للمفاوضات في وقت لاحق. فكان الإسرائيليون والفلسطينيون يتناطحون حول ما إذا كان عليهم الإشارة إلى كلمة "president" أو "chairman" قبل التوصل إلى تسوية حول اعتماد عبارة *"رئيس"*، وهي الكلمة العربية التي تشير إلى كليهما. لكن بعد النجاح في العثور على بديل لعبارة "President"، نسي الرسميون الإسرائيليون والأميركيون تحفظهم حول مصطلح الدولة وقدموا دعماً علنياً له عندما قام شاغل المنصب الجديد بإنشاء "محاكم الدولة الأمنية" لمحاكمة المتهمين بمهاجمة الإسرائيليين. هذه المحاكم، العاملة مباشرة تحت إمرة الرئاسة، أدانت الذين مثلوا أمامها بفعالية قاسية، وأحياناً خلال دقائق، وفي بعض المناسبات في منتصف الليل. العملية السلمية التي كانت عاجزة عن تسمية الرئيس بصفة منصبه خطت خطوتها الأولى باتجاه الاعتراف العلني بالدولة الفلسطينية عن طريق مديح المحاكم "الكانغارو" الهزلية هذه.

تواصلت الرغبة في مساندة الرئاسة الاستبدادية إلى حين انهيار العملية السلمية ونشوب الانتفاضة الثانية سنة 2000. في التسعينات من القرن الماضي، حوّل الإسرائيليون حصة الفلسطينيين من واردات الضرائب إلى حساب يشرف عليه عرفات بدلاً من الخزينة الفلسطينية، ومن جهتها، أخرست الولايات المتحدة أية انتقادات لسجل عرفات الداخلي. لكن مع قيام الانتفاضة، وقرار إسرائيل والولايات المتحدة باعتبار عرفات كمنبوذ مسؤول عن العنف، أصبحت الرئاسة الفلسطينية فجأة موضوعاً لا يمكن التحدث بشأنه. انتهى الجهد المدروس والناجح لعزل عرفات دبلوماسياً وجسدياً ليس بمحاصرة عرفات وحسب بل بتدمير مُجمّع مكاتب عرفات في رام الله غرفة تلو الغرفة. (كانت معاملة الولايات المتحدة لعرفات أقل قساوة، لكن مقاطعتها له استمرت بعد وفاته حيث تجنّب الدبلوماسيون الأميركيون والرئيس بوش ذاته بحرص شديد زيارة ضريح القائد الراحل القريب مباشرة من مكتب أبو مازن). في العامين 2002 و 2003، وجد فجأة الإصلاحيون الفلسطينيون الذين ظلوا دون دعم دولي طيلة سنوات حماساً دبلوماسياً يزيد عما كانوا يرغبون به

لمشروعهم الهادف إلى نقل السلطة من الرئيس إلى رئيس وزراء، وإلى مجلس وزراء مسؤول أمام البرلمان. لكن بعد نجاحه في إضعاف الرئيس، لم يبدِ المجتمع الدولي الكثير من الحماس لمواصلة العملية الإصلاحية. فجهود دعم النظام، الذي كان قد تم إصلاحه، ودعم رئيس الوزراء جاءت واهنة بصورة تدعو للدهشة.

بعد الانتصار الانتخابي لحماس، قاد الأميركيون المجتمع الدولي إلى الاحتضان اليائس للرئاسة من جديد. وبالطبع، كانت هذه واحدة من المؤسسات الفلسطينية القليلة التي كان يمكن للأميركيين التعاطي معها. فالمساعدات المالية، والتدريب الأمني، والاتصالات الدبلوماسية كانت تسير عبر مكتب رئاسي صغير ذي سلطة دستورية ضعيفة وموقع شعبي مهتزّ بغية تجنب أية مؤسسة قد يقوم على رأسها مسؤول رسمي عيّنته حماس. قدمت إدارة الرئيس بوش لأبو مازن دعماً مكشوفاً ومتحمساً عندما تصرّف بشكل متناقض مباشرة مع أحكام الدستور التي كانت الولايات المتحدة قد ساعدت سابقاً في فرض قبولها على سلفه.

كل واحد من هذه القرارات، أي مقاومة أية إشارة إلى الدولة، ودعم عرفات، وعزله، وثم عزل حماس كان لها مبرراً واضحاً بالنسبة للمنطق السائد آنذاك. غير أن أثرها التراكمي جاء على شكل إضعاف المؤسسات الفلسطينية بطريقة لا تتناسب إلا مع مقارنتها بألعاب الأطفال ودمى الألاعيب الأخرى. فقد عوملت المؤسسات الفلسطينية كلعبة اليويو، أو ربما كالطين الذي يمكن تشكيله وإعادة تشكيله من جديد عن طريق ضغطه لتحقيق الاحتياجات الدبلوماسية الآنية. وهكذا، عندما كانت الدبلوماسية تتطلب قيادة فلسطينية قابلة للحياة، كما هي الحال الآن لأسباب تتعلق بالمديين القصير والبعيد، لم يكن لها أي وجود.

العثور على مخرج

هناك إستراتيجية دولية واضحة للتعامل مع المأزق الحالي لكنها لن تنجح. فالجهود التي تقودها الولايات المتحدة الآن تهدف إلى دعم حكومة رام الله مالياً ودبلوماسياً متيحة لها بان تراكم سجلاً يثير الإعجاب لتقدمه إلى الشعب الفلسطيني. لكن مستوى الدعم الدولي الحالي وطبيعته لن تعطي أبو مازن وفياض القدرة على التحدث باسم الفلسطينيين بقوة مقنعة. فحتى لو تم التوصل إلى اتفاق، فانه لن يكون هناك أي سبيل للسماح للفلسطينيين بالتصويت عليه، والأقل من ذلك قدرة على تطبيقه. كما لحماس العديد من الأدوات المختلفة التي تستطيع استخدامها لإعاقة حصول أي تقدم. الاتجاه الظاهر للجهود المبذولة الآن، أي تعزيز المؤسسات الفلسطينية، سوف تُقوضّه مجموعة من التكتيكات الجارية حالياً.

لكن الهدف الأساسي لتعزيز المؤسسات الفلسطينية ينطوي على مفهوم منطقي ويمثل الأمل الوحيد للهروب من المأزق الحالي. فليس هناك من مخرج لفلسطين ما لم يُعاد إحياء الهيكليات السياسية التي تمثل جمهور الناخبين الفلسطينيين والتحدث باسمهم والإيفاء بوعودها لهم. لا يمكن أن يحدث هذا إلاّ إذا تمّ وضع حدّ للحرب الأهلية الباردة الفلسطينية الحالية. خيار الانتصار العسكري لفريق واحد ليس وارداً في الوقت الحاضر بكل بساطة. وهذا لا يُبقي غير حل العودة إلى الوضع الراهن لما قبل الحرب الأهلية التي تحولّت ساخنة لفترة وجيزة في حزيران/يونيو الماضي: يجب أن تخفف حماس من قبضتها على غزة لكن يجب أن يُسمح لها أيضاً بالعودة إلى الوزارة، ويجب عودة البرلمان إلى الاجتماع وإعادة الحكومة الدستورية.

يتطلب هذا الحل العودة إلى حكومة اتحاد وطني. عند نقطة معينة، كان من الأفضل رؤية فتح تتحوّل إلى معارضة وتطور نفسها كبديل حقيقي لحماس، لكن هذا الخيار قضى نتيجة المناورات القصيرة المدى التي اتبعتها فتح في العام 2006، وبسبب سيطرة حماس العنيفة على غزة سنة 2007. من الضروري الآن أن تتعلم كل من فتح وحماس العيش معاً والسماح للمؤسسات الفلسطينية بإعادة تثبيت نفسها. فإذا أُديرت عودة السلطة الفلسطينية بطريقة لبقة، فأنها سوف تسمح بإيجاد مخرج للمأزق الدولي الذي يورط المنطقة في النزاعات. فعلى هذه المقاربة الحذرة أن تتضمن:

- استعادة الحكم الدستوري عن طريق اتباع نصوص القانون الأساسي. فالعودة إلى الحكم الدستوري لن توفر الأساس لمزيد من النظام في المجتمع الفلسطيني وحسب بل وستقدم أيضاً ما قد يكون على الأرجح أفضل طريقة إما لتدجين حماس أو لإخراجها من الحكم، أي إجراء انتخابات جديدة. فبدون اتفاق بين فتح وحماس، لن تكون أية انتخابات ممكنة. ومع اتفاق العودة إلى الحكم الدستوري، من المتوقع أن تجري الانتخابات الرئاسية والبرلمانية سنة 2010. ليس هناك من سبب لتقريب موعد هذه الانتخابات خاصة وأن المحاولات السابقة لإجرائها كانت قد ساهمت في قرار حماس السيطرة على غزة بالدرجة الأولى. خلال السنتين القادمتين، على حماس إما أن تفي بوعدها الخاص بالتغيير والإصلاح أو مواجهة الناخبين الذين سيترتب عليهم إعادة النظر في مدى حكمة خيارهم سنة 2006. أما فتح فسوف تؤدي لنفسها خدمة جيدة إن هي ركّزت على مواجهة الناخبين بعد سنتين بدلاً من حل محل حماس غداً. العودة هذه تُشكِّل الشرط المُسبق، وليست العقبة بوجه قيام دبلوماسية إسرائيلية فلسطينية قابلة للحياة. ففي غياب أي اتفاق لإعادة الحكم الدستوري، لن تكون هناك أية آلية لتطبيق، أو حتى للتصويت على، حصيلة أية مفاوضات إسرائيلية – فلسطينية.

- العودة إلى شيء شبيه باتفاقية مكة. ففي حين كان الاتفاق بين فتح وحماس، الذي رعته المملكة العربية السعودية في مكة العام الفائت، غامضا، إلا أنه قدم أساساً للسلطة الفلسطينية لكي تحكم ولأبو مازن لكي يتفاوض مع إسرائيل بصفته رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

- استخدام الدبلوماسية الإقليمية بدلاً من قطع الطريق عليها. حماس لا تصغي إلى الولايات المتحدة أو إسرائيل، لكنها تستجيب إلى مصر والمملكة العربية السعودية. وقد تقوم ظروف تتيح إشراك مضيفي حماس السوريين في الجهود الرامية إلى تطويق حرية المناورة التي تمتلكها حماس. للبلدان العربية أسبابها الخاصة بما يخص عمق هواجسها حول صعود حماس. فمصر، مثلاً، ألقت بنظراء حماس الإسلاميين في السجون، كما أن لدى الحكومة السعودية حساسية إزاء القوى الإقليمية التي تهزّ الاستقرار. لكن وظف الجانبان جهوداً ذات شأن لِثني حماس بدلاً من كسرها، ومع أثر حقيقي أحياناً.

المسار الذي نناصره هنا ليس مسار "إشراك" حماس. فبغض النظر عما إذا كانت إسرائيل والولايات المتحدة والمسؤولون الأوروبيون سوف يتعاملون علناً مع أعضاء حماس أم لا، فإنها مسألة غير ضرورية لكي يُعاد العمل بالاتفاقيات السابقة لحزيران/يونيو 2006. كذلك الأمر، فإن "إشراك" حماس لا يُشكِّل قضية ذات شأن كبير كما يصور

في كثير من الأحيان. فالاتصالات الدبلوماسية المباشرة تقدم فوائد أقل من الآمال التي يثيرها المتحمسون. (قد تقود بالدرجة الأولى إلى تعارف متبادل أكبر وتسهل الاتصالات، لكن من غير المرجح أنها ستؤدي إلى أية تغيّرات هامة في مواقف حماس، على الأقل في المدى القصير، خاصة وأن الحركة تتباهى بأنها لن تكون مثل فتح في السعي إلى إرضاء محاوريها الدوليين). وكذلك الأمر، فإن هذه الاتصالات لن تسبب على الأرجح أي أذى يُذكر. فحماس تدين بشرعيتها إلى ما تقوله وما تفعله في الداخل وليس إلى قدرتها على المخادنة دولياً. وفي حال حصلت أو لم تحصل مثل هذه الاتصالات، فمن المرجح أن تكون ذات فائدة في إبلاغ الفلسطينيين أن من المحتمل للمجتمع الدولي أن يجد نفسه في ظروف أسهل بكثير للتعامل مع الذين يعملون من أجل الهدف الذي يواصل الفلسطينيون أنفسهم في تفضيله، والمتمثل في قيام حلّ الدولتين.

المسار الذي نناصره هنا قد يتطلب قدراً معيناً من الهدوء على الجبهة الإسرائيلية – الفلسطينية. ففي حين أبدت حماس اهتماماً قوياً جداً في إعلان وقف ثنائي لإطلاق النار، فان لدى الإسرائيليين هواجس جدية مفهومة حول وقف إطلاق النار حيث يُشكِّل فرصة لأعدائها لإعادة جمع صفوفهم. قد تحتاج إسرائيل لكي تقبل الدخول في ترتيبات كهذه ان تقتنع بأن وقف إطلاق النار يقدم فوائد على المديين القصير والبعيد. في الوقت الذي تشكك فيه القيادة الإسرائيلية بشدة في هذا الأمر، على غرار الرأي العام الإسرائيلي، فان من الغريب انها قد تكون على الأرجح أكثر انفتاحاً على هذا الطرح من القيادة الأميركية التي تعتبر أن فكرة التعايش مع حماس مرفوضة بالمطلق. الموقف الإسرائيلي المُشكك والموقف الأميركي الرافض قائمان على مخاوف ذات أسس صلبة. فحماس تفاخر بانها تملك رؤية بعيدة الأجل وأنها تتمسك بمبادئ ثابتة (بما فيها رفض شرعية إسرائيل) وأنها قد تقبل بوقف إطلاق النار لمجرد أنها ترى في هذه الخطوة تعزيزاً لأهدافها.

إن مخاطر الإستراتيجية التي تهدف إلى إيقاع حماس في فخ ينصبها لها الرأي العام (والمعبر عنه جزئيا عبر الانتخابات)، وكذلك الأمر بالنسبة للدبلوماسية العربية والإجراءات السياسية الفلسطينية، فهي تشكل مخاطر حقيقية فعلا. لكن يبدو أن هذا المسار من المرجح له أن ينجح، إن كان من الناحية الأمنية أم الدبلوماسية، أكثر بكثير من الإستراتيجية الحالية المتمثلة في العزل التام، والدبلوماسية المجردة، والمساعدات، والعمليات العسكرية المتقطعة.

ملاحظات

1- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، "إقفال قطاع غزة: العواقب الاقتصادية والإنسانية"، كانون الأول/ديسمبر 2006؛ متوفر على
www.ochaopt.org/documents/Gaza_Special_Focus_December_2007.pdf.

2- أنظر، مثلاً، البيانات الاقتصادية التي جمعها البنك الدولي في تقريره لشهر تشرين الأول/أكتوبر 2007، "أخر أخبار الضفة الغربية وغزة".
www.wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2007/12/26/000020953_20071226115339/Rendered/PDF/419640GZ0ENGLISH0WBG0update0nov07.pdf.

3- لقد شرحت الوضع القانوني والدستوري في "ماذا يستطيع أبو مازن عمله"؟ تعليق كارنيغي على شبكة الإنترنت، حزيران/يونيو 2007. http://www.carnegieendowment.org/programs/arabic/Abou%20Mazen.pdf

4- للحصول على تحليل سليم ومتشكك لتركيز الاستراتيجية الدولية على الضفة الغربية والتشديد على الوضع الاقتصادي (ولكن مع الوضع السياسي أيضاً)، أنظر محمد سمهوري، إستراتيجية "الضفة الغربية أولاً": تقييم نقدي سياسي اقتصادي". ورقة عمل رقم 2، مركز كراون لدراسات الشرق الأوسط في جامعة براندیز؛ تشرين الأول/أكتوبر 2007.
.http://www.brandeis.edu/crown/publications1/wp/WP2.pdf

ناثان ج. براون كبير الباحثين غير مقيم بمؤسسة كارنيغي وأستاذ علوم سياسيّة وشؤون دوليّة ومدير برنامج دراسات الشرق الأوسط في جامعة جورج واشنطن. له أربعة كتب حول السّياسات العربية من بينها "السياسة الفلسطينية بعد اتفاقات أوسلو: استعادة فلسطين العربية" (كاليفورنيا 2003). يتركّز عمله الحالي على الحركات السياسية الإسلامية. أما عمله السّابق فتمحور حول السّياسة الفلسطينية وعلى سيادة القانون والأنظمة الدستورية في العالم العربي.

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي منظّمة خاصّة لا تتوخّى الربح تسعى إلى تعزيز التعاون بين الدول وترويج التزام الولايات المتّحدة الفاعل على الساحة الدولية .المؤسسة التي تأسّست عام 1910 غير حزبيّة، وتسعى إلى تحقيق نتائج عمليّة.